تعاني من ضعف الإقبال على منتجاتها

خبراء: شركات التأمين الإسلامي بمصر تحتاج تحالفات أوسع لدعم حصتها بالسوق

الشركات المصرية بانتظار تحسين الوضع الاقتصادي

«رويترز»: اعتبر خبراء أن قطاع التأمين التكافلي في مصر والذي يشكل نسبة هامشية من السوق يستطيع تعزيز حصته إن أقام تعاونا وثيقا مع بقية مكونات قطاع التمويل الإسلامي في البلاد كالبنوك الإسلامية ومصدري الصكوك وشركات الإجارة الإسلامية.

ودعا خبراء في مؤتمر للتأمين التكافلي بالقاهرة اختتم أعماله أمس الأول شركات التأمين المتوافق مع الشريعة في مصر إلى تصميم نموذج يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المصارف الإسلامية ومستثمري الصكوك وشركات التأجير التمويلي المتوافق مع الشريعة «الإجارة».

وتقوم فكرة التأمين التكافلي على توفير غطاء تأميني وفق أحد العقود المعتمدة في المعاملات المتوافقة مع الشريعة مع الالتزام بعدم استثمار أقساط التأمين في أنشطة تخالف تعاليم الإسلام.

وينتمي التأمين التكافلي لصناعة التمويل الإسلامي الأوسع نطاقا والتي تجاوزت أصولها عالميا عتبة التريليون دولار ويمثل نسبة هامشية من إجمالي أصولها هي 0.8 في المئة.

وفي مصر أيضا يمثل التأمين التكافلي نسبة هامشية من سوق التأمين هي خمسة في المئة. وتعمل بالسوق ثماني شركات تأمين تكافلي من إجمالي 29 شركة.

وتعاني سوق التأمين المصرية صعوبات أبرزها ضعف اقبال المصريين على التأمين بمنتجاته المختلفة إذ قال هشام عبد الشكور العضو المنتدب للشركة المصرية للتأمين التكافلي «حياة» لرويترز على هامش المؤتمر إن نسبة التشبع في هذه الصناعة بمصر لا تتجاوز واحدا في المئة.

وتعد سوق التأمين التكافلي في مصر متأخرة نسبيا عن أسواق الخليج وجنوب شرق آسيا مركزي الصناعة الرئيسيين.

يقول سراج الهادي الأمين العام للاتحاد العالمي للتأمين التكافلي وهو هيئة عالمية واضعة للمعايير مقرها السودان «صحيح أن مصر تأخرت في الانضمام لسوق التأمين التكافلي... «لكن» القطاع يستطيع التوسع إن وفر منتجات مناسبة للبنوك الإسلامية وبقية القطاع المالي الإسلامي.»

وقال «مطلوب من الشركات تصميم منتجات حسب حاجة السوق... منتجات التكافل يجب أن تشمل احتياجات أصحاب المزارع والمصانع والمسؤوليات الشخصية مثل المرض والحياة والوفاة والتعليم.»

وأضاف «في مصر هناك حاجة كبيرة إلى التمويل متناهي الصغر وقد تجد البنوك صعوبة فيه بسبب الضمانات. يمكن لشركات التكافل التوسع في المايكروتكافل «التأمين الإسلامي متناهي الصغر» لمساعدة البنوك والاستفادة من هذا القطاع.»

ودعا الهادي الشركات العاملة بمصر إلى تصميم آلية أفضل للوصول إلى شرائح السكان التي ترفض التأمين التقليدي لأسباب عقائدية.

وحسب الهادي كان بيت التأمين المصري السعودي أول شركة تأمين تكافلي تفتح أبوابها في مصر عام 2002 لكن البداية الحقيقية للنشاط كانت عام 2008 حين بلغ عدد الشركات أربع.

■ حجم سوق التأجير التمويلي نحو ثمانية مليارات جنيه خلال العام الماضي

وترى شاهيناز رشاد نائب رئيس شركة ميتروبوليتان للاستشارات المالية في القاهرة فرصة سانحة أمام شركات التأمين التكافلي في قطاع التأجير التمويلي المتوافق مع الشريعة «الإجارة».

وتقول «شركات الإجارة تحتاج إلى جمع أموال غالبا من البنوك الإسلامية أو الصكوك والتأمين عليها في شركات إسلامية لكي تستطيع تمويل محفظة الأصول المؤجرة.»

وتضيف «إذا لم يتوافر الغطاء التأميني المناسب بالصيغ الإسلامية أو عدد شركات كاف قد تضطر شركات الإجارة للتأمين لدى شركات تقليدية وهذا يسبب حرجا شرعيا.»

وتقول «إن تعاملت شركات التأمين التكافلي مع احتياجات قطاع الإجارة بشكل مناسب ستحصل على حصة أكبر من هذا القطاع.»

وحسب رشاد بلغ حجم سوق التأجير التمويلي في مصر نحو ثمانية مليارات جنيه مصري «1.19 مليار دولار» خلال 2012.

ولا تتوافر أرقام عن حصة الإجارة الإسلامية من السوق المصرية، لكن من إجمالي عشر شركات بالسوق هناك شركتان إسلاميتان هما آدي ليس التابعة لمصرف أبوظبي الإسلامي والتوفيق التابعة لبنك البركة حسب رشاد.

وقال محمد آل شرف مدير تطوير الأعمال في نومسون رويترز إن إسراع الحكومة المصرية في سن قانون ينظم إصدار الصكوك الإسلامية سيعطي دفعة أخرى لقطاع التأمين التكافلي.

وأضاف «شركات التأمين التكافلي تحتاج لاستثمار فائض أقساطها في أنشطة شرعية والصكوك تتيح ذلك» معتبرا أن تنوع صيغ الصكوك بين المرابحة والمشاركة والإجارة وغيرها يتيح نماذج مختلفة لاستثمار أموال التأمين.

وتسعى الحكومة المصرية لسن قانون لإصدار الصكوك السيادية لتمويل عجز الموازنة المتفاقم منذ ثورة يناير كانون الثاني 2011 وإنشاء مشروعات. لكن اعتراض الأزهر وأوساط شعبية على مشروع للقانون الشهر الماضي بسبب مخاوف من تملك حملة الصكوك لأصول الدولة استلزم تعديله.

وقال المرسي السيد حجازي وزير المالية الأسبق الماضي إن عام 2013 قد يشهد اصدار أول صكوك سيادية في مصر في إشارة إلى دنو موعد صدور القانون.

وتقول شاهيناز رشاد «على شركات التأمين التكافلي بناء حلقة مغلقة مع شركات الإجارة في مصر» مما يتيح للأولى التأمين على محفظة أصول شركة الإجارة مع إمكانية استثمار شركة التأمين في الصكوك التي تصدرها شركات الإجارة.

الأسهم الأوروبية تتراجع والأنظار على المركزي الأمريكي

لندن - «رويترز»: تراجعت الأسهم الأوروبية أمس بعد مكاسب قوية في الجلسة السابقة مع محاولتها استيعاب نتائج أعمال ضعيفة في حين أشار المتعاطون إلى حالة من الحذر قبيل صدور محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» لشهر يناير الماضي.

وهبط سهم لوفتهانزا أكبر شركة طيران ألمانية 2.4 في المئة بعدما أعلنت خططا لتعليق توزيعات الأرباح بينما حققت ربحا صافيا بلغ 990 مليون يورو «1.32 مليار دولار» في 2012.

وتراجع مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 0.2 في المئة إلى 1168.66 نقطة بعد أن قفز 1.1 في المئة يوم الثلاثاء مدعوما ببيانات قوية للثقة في الاقتصاد الألماني.

وقال مايكل هيوسون المحلل في سي.إم.سي ماركتس «لا أرى ما يمنعنا من المحافظة على المكاسب وربما الارتفاع. أعتقد أن سياسة البنك المركزي ستظل ميسرة.

«أعتقد أن الاحتمال السلبي الوحيد هو لغة أكثر تشددا من بعض أعضاء مجلس الاحتياطي فيما يتعلق بأجل التيسير الكمي.»

ويصدر مجلس الاحتياطي الأمريكي وقائع اجتماع لجنة السوق المفتوحة الاتحادية بعد إغلاق السوق. وفي أنحاء أوروبا فتحت مؤشرات داكس الألماني وفايننشال تايمز 100 البريطاني وكاك 40 الفرنسي على انخفاض 0.1 في المئة.

دراسة: 3.7 ملايين بريطاني فقدوا وظائفهم منذ أزمة عام 2008

لندن - «كونا»: أكدت دراسة اقتصادية نشرت أمس ان الازمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي عام 2008 تسببت في فقد بريطانيا اكثر من 3.7 ملايين وظيفة او ما يعادل واحدا من كل سبعة موظفين.

واوضحت الدراسة التي اعدتها «هيئة جوبز ايكونوميست» البريطانية ان ثلثي الذين تم تسريحهم من وظائفهم منذ عام 2008 كانوا من الرجال في حين شهد عام 2009 اكبر موجة تسريح للموظفين بينما سجل العامان الاخيران اكبر موجة تسريح بين النساء العاملات.

واشارت في المقابل الى ان معدل تسريح الموظفين بعد الأزمة المالية الاخيرة ما يزال اقل من المعدل الذي سجل مع نهاية تسعينيات القرن الماضي مضيفة ان معدل فقد الوظائف تراجع كثيرا في الاعوام الاخيرة مع وجود مؤشرات تستبعد امكانية ارتفاعه من جديد.

وكان تقرير رسمي اكد الشهر الماضي تراجع البطالة في بريطانيا بين سبتمبر ونوفمبر الماضيين الى ادنى معدل يسجل منذ منتصف عام 2011 حيث بلغت 7.7 في المئة او ما يمثل 2.49 مليون عاطل.

السعودية تحافظ على صدارتها في قائمة أفضل السياسات الاقتصادية العربية

كشفت مجلة «فوربس - الشرق الأوسط» عن دراسة لأفضل السياسات الاقتصادية أداءً في العالم العربي 2012، حيث خلصت إلى أن زيادة الإيرادات الحكومية للدول المنتجة للنفط، دفعت ببعض الدول إلى رفع سقوف موازناتها، والتي خصصت حصصا مهمة للإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة. وبذلك تصدرت 8 دول منها، المراتب الأولى ضمن القائمة.

وفي هذا الشأن حافظت السعودية مجدداً، على تصدرها لأفضل السياسات الاقتصادية أداء في العالم العربي العام الماضي، بارتفاع في نمو ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 5.97 في المئة ليستقر عند 266.1 مليار دولار، مما حفزها أن تقر أكبر موازنة في تاريخها للعام 2013.

العويشق : 40 مليار دولار قيمة التجارة الخليجية -التركية في 2020

عبدالعزيز حمد العويشق

توقع الدكتور عبد العزيز حمد العويشق، الأمين العام المساعد لشؤون الحوار الاستراتيجي والمفاوضات في مجلس التعاون الخليجي، ارتفاع حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا إلى 40 مليار دولار في 2020.

وقال لـ«الاقتصادية»: إن التبادل التجاري بين دول الخليج وتركيا كان وقت توقيع أول اتفاقية عام 2005 نحو خمسة مليارات دولار تضاعف حتى وصل إلى 22.4 مليار دولار العام الماضي 2012، مشيرا إلى ارتفاع حجم الفوائد المتعلقة بتنفيذ مشروعات مشتركة في الخليج وتركيا إلى 39 مليار دولار، وارتفع حجم الاستثمارات إلى أكثر من 46 مليار دولار.

وأوضح العويشق أن حجم الاقتصادين الخليجي والتركي يبلغ نحو تريليوني دولار؛ ما يسهم في زيادة معدلات التجارة والاستثمار بينهما، مشيرا إلى أن تركيا عدلت من قوانينها الاستثمارية في الفترة الماضية، وبخاصة في ما يتعلق بالعقار والأراضي الزراعية، متوقعا زيادة الاستثمارات الخليجية في هذين القطاعين في المرحلة المقبلة.

وأعاد العويشق توقعاته بزيادة الاستثمارات والتجارة مع تركيا إلى الاتفاقيات الناجحة التي تم توقيعها منذ 2005، مرورا بالاتفاقية الإطارية عام 2008 لتكون تركيا أول شريك استراتيجي لدول الخليج، فضلا عن تشكيل أكثر من عشرة فرق في مختلف القطاعات، من بينها التجارة والاستثمار وغيرها لدراسة سبل دعمها.

وبين أن هذه الاتفاقيات والاجتماعات ساهمت في إزالة المعوقات والإشكالات، ومن بينها القرار التركي الذي فرض رسوما للإغراق على المنتجات البتروكيماوية الخليجية في 2011، وقد نجحت هذه الاجتماعات واللقاءات في إلغائه تماما.

الأزمة المالية في أوروبا تولّد حالة من عدم اليقين و تلقي بظلالها على الأداء الاقتصادي

تقرير: الغموض يخيم على الوضع الاقتصادي العالمي

الغموض يسيطر على الأسواق العالمية

قال تقرير ديلويت حول حالة الاقتصاد العالمي اتسم العام 2012 بشكل خاص بغموض اقتصادي حاد خيّم على العديد من الدول في العالم ومن المتوقع أن تكمل معالمها في هذا السياق خلال العام 2013، وفقا لما يشير إليه الصادر حديثا للفصل الأول من هذه السنة.

يبدأ تقرير ديلويت بتقييم لمنطقة اليورو، حيث تبقى حالة عدم الاستقرار سائدة، إلا أنّ المخاوف حول مستقبل العملة المشتركة تفتح الطريق أمام مخاوف على الاقتصاد بحدّ ذاته، والتي قد تلقي بأوزارها على آفاق النمو في السنة المقبلة.

وبالرغم من أرجحية عدم تبدد المخاطر بالكامل، إلا إن إعلان المصرف المركزي الأوروبي ضمان وجود اليورو شكّل تغييرا في قواعد اللعبة، الأمر الذي زرع شعورا بالثقة بين المستثمرين. وقد أظهرت مثلا نتائج دراسة ديلويت حول آراء المدراء الماليين التنفيذيين في ألمانيا أنّ الشكوك الأساسية حول مستقبل اليورو بدأت تتراجع.

ومن بين عوامل الخطر الثلاثة الأساسية التي ذكرها المدراء الماليين التنفيذيين الألمانيين، ورد التراجع في الطلب المحلي والأجنبي الذي أتى مباشرة بعد خطر عدم الاستقرار في النظام المالي. أما المخاطر الأخرى فنتأت من أزمة اليورو والمخاوف المتزايدة من الركود، وبالتالي فهي تشكّل مزيجا متنوّعا من أسباب عدم الاستقرار.

وفي حين يشكّل في العادة عدم اليقين بالنسبة لأداء الاقتصاد عاملا أساسيا يؤثر باضطراد على بيئة الشركات، فإنّ ارتفاع عدم اليقين عن معدلات عادية يسبب ضررا في الاقتصاد الكلي والجزئي. وهذه هي الحال الآن حيث تشكل نسب عدم اليقين المرتفعة العائق الأساسي الذي يرهق كاهل النمو الاقتصادي في أوروبا وغيرها من الدول وفقا لما يراه خبراء صندوق النقد الدولي إذ تعتبر أوضاع الركود المرتبطة بالغموض أكثر حدة من حالات الركود العادية، وهي تؤثر بشكل أكثر عمقا وتستمر أكثر. وتصل الخسائر المتكبدة من جرائها إلى ضعفي الخسائر الناتجة من حالات ركود أخرى.

نقطة الركود

يشير د. كارل سنايدتمان، الخبير الاقتصادي الرئيس في مركز ديلويت للأبحاث، إلى أنّ الولايات المتحدة تشهد بالفعل حالة من الركود، على غرار أوروبا، وهو يستعرض في تقرير ديلويت أسباب الركود الموجبة لتوقع نتائج محلي سلبي قد يدفع الولايات المتحدة إلى حالة الركود في أوائل العام 2013.

ووفقا للدكتور سنايدتمان، سيتمحور التحدي الأساسي مع بداية العام 2013 حول المرحلة التالية في مفاوضات السياسة المالية في الولايات المتحدة، وخصوصا مسألة رفع سقف الديون. لكن، وبغض النظر عما يحصل في مسألة «الهاوية المالية»، فإنّ الولايات المتحدة تعيش حالة ركود فعلي. وستحدد نتيجة ما سيتأتى من المفاوضات حول الموازنة ما إذا كانت ستشهد ركودا طفيفا أو ما هو أخطر من ذلك. يشير تقرير ديلويت إلى أنّ الصين على مشارف مسار أكثر إيجابية، حيث أن نموّها الاقتصادي يتسارع بعد أن تباطأ لمعظم فترات العام 2012. ويشير التحسّن في الصادرات، والإنتاج الصناعي، ونمو المبيعات بالتجزئة، وانحسار التضخم في الأسعار الاستهلاكية إلى أنّ الصين تسير في الواقع على السكة الصحيحة. إلا أنّ البلاد ستضطر إلى مواجهة صعوبات ملحوظة، بما في ذلك انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي المباشرة، والانتقال في القيادة السياسية، والحاجة المستمرة للبلاد للابتعاد عن النمو المتأتي من التصدير لصالح نظرائها المستهلكين، وكلها نقاط تثير أسئلة حول قدرة الصين على الحفاظ على مسارها.

ويشير تقرير ديلويت إلى أن العام 2012 لم ينته بنفس جرعة التفاؤل التي كانت موجودة قبل عام، وقد تم تمحيص هذا الموضوع في مقال تحت عنوان «العودة إلى الركود» في تقرير ديلويت لإلقاء الضوء على عوامل كعرقلة صادرات البلاد بفعل الركود في أوروبا، والانخفاض في مبيعات السيارات، والتراجع في الإنفاقات الحكومية، والسياسة المالية المتدفقة التي لم تعوّض الضغوط التضخمية الهائلة على البلاد، بالإضافة إلى القيمة العالية للدين الذي ما زال يؤثر على القدرة التنافسية للصادرات اليابانية.

«ستاندرد آند بورز»: احتياطيات النفط الكويتي تكفي 90 عاماً والسعودي تكفي لـ170 عاماً

كشف تقرير دولي أن الاحتياطيات النفطية في السعودية، تكفي لفترة تمتد إلى 170 عاما قادمة، وأن الإمدادات قد تواجه النضوب في العقدين القادمين في بعض الدول الخليجية الأخرى.

وتوقع تقرير صادر عن وكالة ستاندرد آند بورز أن تستمر اقتصاديات دول الخليج بعيدة عن الإضطرابات السياسية والإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

جاء ذلك في تقرير للوكالة بعنوان «الاقتصاديات الخليجية تستمر قوية، ولكن القضايا الهيكلية لا تزال تؤثر في التصنيفات السيادية ويرى ديما جاردانيه المحلل الإئتماني في ستاندرد آند بورز أن الاحتياطيات النفطية وفقا للمعدلات الحالية للإنتاج سوف تستمر حوالي 170 عاما في السعودية، و90 عاما في الكويت وأبوظبي، غير أن هذه الاحتياطيات سوف تستمر لمدة أقل في عمان والبحرين، حيث إنه وفقا للمعدلات الحالية للإنتاج فإن الإمدادات قد تواجه النضوب في العقدين القادمين.

من جهته اتفق الدكتور فهد بن جمعة عضو جمعية اقتصاديات الطاقة الدولية مع التقرير لأنه يعكس احتياطيات المملكة المثبتة وغير المثبتة، مضيفا انه من المتوقع أن يرتفع احتياطي المملكة إلى 558 مليار برميل بزيادة قدرها 293 مليار عن الاحتياطي المثبت الحالي البالغ 265 مليار برميل، حيث إن الإنتاج الحالي 9 ملايين برميل يوميا يكفي لمدة 80 عاما.

وتابع أن هذا الاستنتاج ما أكده خادم الحرمين الشريفين في حديثه عن الميزانية العامة بأن ما لم يتم اكتشافه من النفط أكثر مما اكتشف، مشيرا إلى أن علينا مراعاة التقدم التكنلوجي في اكتشاف مكامن النفط واستخراجه بواسطة الحفر الأفقي مما خفض التكاليف ورفع الإنتاجية من كل بئر نفط.

ولكن هذا الاحتياطي الجديد بحسب ابن جمعة يعتمد على مدى رغبة المملكة الاستثمارية في مضاعفة احتياطياتها أو فقط تعويض أي نقص في احتياطياتها سنويا.

وأبان أن احتياطيات النفط الكويتية الحالية المثبتة حسب تقدير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تبلغ 104 مليارات برميل، وتنتج الكويت حاليا ما يقارب 2.750 مليون برميل يوميا فعند حساب عمر الاحتياطي فإنه يتجاوز 90 عاما بدون أي احتياطات جديدة.

من جانبه قال المحلل الاقتصادي محمد السالم أن التقرير يكشف بجلاء عن كميات كبيرة من النفط لم تقم المملكة باكتشافها بعد في عدد من المناطق في ظل وجود مناطق يتم تطويرها في الوقت الحالي.

ولفت إلى أن تقرير وكالة الطاقة الأمريكية يشير إلى أن المملكة لديها احتياطيات حاليا تصل إلى 265 مليار برميل من النفط، بما يعادل خمس الاحتياطي العالمي من النفط، مشيرا إلى أن المملكة تنتج 11.6 مليون برميل يوميا من النفط الخام منها 1.8 مليون برميل من الغاز الطبيعي، وأن المملكة ستظل مصدراً أساسياً للنفط خلال السنوات القادمة، مع استبعاد وصول الولايات المتحدة للاكتفاء الذاتي بحلول العام 2030.

السعودية لديها احتياطيات حاليا تصل إلى 265 مليار برميل من النفط